



المؤتمر الصحفي لتقديم خارطة طريق القطاع المالي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة
ومحاربة تغير المناخ

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

مراكش في 14 نونبر 2016



السيد وزير الاقتصاد والمالية،

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

السيدة والسيد رئيسا هيئات تنظيم القطاع المالي،

السادة رؤساء الجمعيات المهنية،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم خارطة طريق القطاع المالي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة ومحاربة تغير المناخ، هذه الخارطة التي تشكل ثمرة التعاون بين مختلف هيئات تنظيم القطاع ومهنييه، الذين أشرف اليوم بالتحدث باسمها، وهي كالتالي:

- وزارة الاقتصاد والمالية
- الهيئة المغربية لسوق الرساميل
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
- القطب المالي للدار البيضاء
- بورصة الدار البيضاء
- المجموعة المهنية لبنوك المغرب
- الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين

وتأتي هذه الخارطة التي تمت بلورتها بتنسيق مع اللجنة العلمية لمؤتمر الأطراف، في أعقاب الالتزامات التي تعهد بها المغرب في إطار اتفاقية باريس التاريخية، التي سينطلق مسلسل تفعيلها، لاسيما فيما يتعلق بشقها المالي، خلال هذه الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 22).



لقد كان المغرب في قائمة الدول الأوائل التي قدمت مساهمتها المرتقبة والمحددة وطنيا والتي تهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في حدود 42% في أفق 2030، بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 50 مليار دولار أمريكي، منها 35 مليار مشروطة بالحصول على مصادر تمويل خارجية.

إن تفعيل هذا الالتزام يستوجب تعبئة قوية لكل الفاعلين في المجتمع المغربي وفي مقدمتهم القطاع المالي، هذا القطاع الذي بات مطالبا برمته بتدعيم والمساهمة في الانتقال نحو اقتصاد أكثر مسؤولية وأكثر استدامة.

ووعيا منها بهذه الرهانات، فإن المؤسسات البنكية والمالية المغربية قد وضعت هذه الانشغالات صوب أعينها منذ مدة، حيث دأب القطاع البنكي المغربي على دعم المخططات القطاعية للمملكة التي تروم خفض التبعية الطاقية وما يترتب عنها من آثار على البيئة. فقد كانت مشاركة البنوك فعالة في برامج تطوير الطاقات المتجددة، التي ستمكن من الاستجابة لما يعادل 52% من حاجيات المملكة في أفق سنة 2030.

كما قامت بعض البنوك بتطوير منتجات خاصة لمواكبة المقاولات المنخرطة في مسلسل التنمية المستدامة، في حين عملت بنوك أخرى على إنشاء صناديق استثمارية مخصصة للمقاولات المسؤولة اجتماعيا وتلك المنخرطة في عملية تحقيق النجاعة الطاقية.

ومن جهته، أصبح قطاع التأمينات، منذ 2011، يقدم منتوجا جديدا يتعلق بالتأمين على المخاطر المناخية المتعددة يغطي حاليا حوالي مليون هكتار.

وليست الهيئات الرقابية في معزل عما سبق، إذ انخرط بنك المغرب منذ عشرات السنين في برنامج يرمي إلى ملاءمة عملياته مع أعلى معايير الجودة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. واعترافا بمجهوداته في هذا الشأن، انضم بنك المغرب، بدعوة من المؤسسة الدولية للتمويل، إلى "شبكة البنوك المستدامة" التي تأسست في 2012 من أجل دعم الهيئات الرقابية في الدول النامية لتطوير سياسات "الائتمان المسؤول" ولإرساء مبادئ تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية.



وانطلاقاً من كافة هذه المبادرات، يطمح القطاع المالي المغربي إلى خلق نموذج مالي شمولي يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة ومن شأنه تمكين المغرب من رفع تحديات الانتقال نحو اقتصاد مسؤول ذو بصمة كربونية ضئيلة. هذا الطموح لا يقتصر على المغرب فحسب بل يشمل إفريقيا كذلك.

وعلى المستوى الوطني، تم تحديد خمس محاور أساسية تشكل بالنسبة لنا التزامات اتخذناها اليوم لكي نؤكد العزم الأكيد للقطاع المالي من أجل مصاحبة انخراط بلدنا في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة التغيرات المناخية.

المحور الأول: تنمية أدوات ومنتجات مالية مستدامة

تلتزم البنوك وشركات التأمين والمتدخلين في سوق الرساميل بتعبئة موارد خضراء متنوعة وقارة من أجل دعم مشاريع التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل.

فإلى جانب اللجوء إلى الخطوط الائتمانية الدولية المتاحة، يتعلق الأمر هنا بالمساهمة في إحداث و تنمية سوق مالية خضراء، خاصة عبر إنشاء هياكل استثمارية مختصة و طرح سندات خضراء عملت الهيئة المغربية لسوق الرساميل على إصدار دليل استرشادي بشأنها وستعملها على تقديمها بشكل مفصل يوم الأربعاء المقبل. وقد تم مؤخراً الإعلان عن عمليتين لإصدار سندات خضراء، اولاهما من طرف الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة (MASEN) والثانية من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية، بقيمة إجمالية تناهز 170 مليون دولار¹.

إلى جانب ذلك، علينا أيضاً أن نعمل على دعوة الساكنة للانخراط في هذه الدينامية من خلال وضع منتجات خضراء للادخار رهن إشارتها سواء على مستوى البنوك، من خلال دفتر توفير أخضر لتعبئة المدخرات الصغيرة، أو على صعيد التأمينات، من خلال تقديم منتجات الادخار للتقاعد يتم استثمار مواردها المعبأة في أصول خضراء.

¹ 1.150 مليون درهم لشركة MASEN و 500 مليون درهم للبنك المغربي للتجارة الخارجية..



وتعمل البنوك كذلك على تقوية وتوسيع منتوجاتها المعروضة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى، وبفضل دخول القانون الجديد حول تأمين المخاطر على الكوارث حيز التطبيق، تعهدت شركات التأمين بتطوير حلول تأمينية أكثر ملاءمة مع المخاطر البيئية والمناخية.

على صعيد آخر، سيقوم بنك المغرب، ان اقتضى الحال، بوضع آليات لإعادة تمويل القروض المخصصة لمشاريع التنمية المستدامة لاسيما لفائدة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

المحور الثاني : توسيع الحكامة المبنية على المخاطر لتشمل المخاطر الاجتماعية و البيئية

في هذا الصدد، وجب على الهيئات التنظيمية التأكد من أن الموارد المستدامة/الخضراء المعبأة ستوظف فعليا في مشاريع/أصول مؤهلة.

ومن شأن هذه المقاربة أن تفرض على مؤسساتنا المالية وضع نظام لتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكامة، من خلال خارطة للمخاطر، حتى يتسنى لها تحديد المخاطر وقياس آثار المشاريع الممولة على البيئة، و كذا تتبع الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها، عند الضرورة، من طرف حاملي تلك المشاريع.

وبفضل خارطة المخاطر، سيتمكن حاملو المشاريع من الانخراط في منهجية تقوم على المسؤولية الاجتماعية و البيئية، كما ستعطي للمستثمرين رؤية أوضح للمخاطر المحتملة.

علاوة على ذلك، يجب على البنوك وشركات التأمين والمصدرين المدرجين في البورصة وكذا شركات تدبير الأصول أن تفحص محفظاتها بغية قياس البصمة الكربونية، سواء الخاصة بها أو تلك المترتبة عن محفظات الأصول التي في حوزتها، ثم اتخاذ التدابير المواتية من أجل تقليصها، وذلك عن طريق اعتماد سياسة لتدبير المخاطر وممارسات واستثمارات أكثر مسؤولية.



وعلى المستوى الدولي، يستحب أن تبادر لجنة بازل والمؤسسات المصدرة للمعايير بملاءمة معاييرها الاحترازية من أجل دعم هذه الدينامية بغية تمويل المؤسسات التي تود الانخراط في عملية النجاعة الطاقية، وكذا بغية الاستثمار في الأصول الخضراء.

المحور الثالث: تشجيع الشمول المالي كوسيلة للتنمية المستدامة

أخذا بعين الاعتبار أهمية المالية الشمولية كأداة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، نؤكد التزامنا بتحسين ولوج الساكنة رجالا ونساء وشبابا وحتى المقاولات، لمنتجات وخدمات مالية مستدامة ومبتكرة وذات جودة عالية وتكلفة منخفضة تستجيب لحاجياتهم وتتلاءم مع نشاطاتهم المدرة للدخل. ومما لا شك فيه أن الحلف من أجل الشمول المالي، الذي انضم إليه بنك المغرب منذ 2010، يلعب دورا فعالا في هذا الصدد.

المحور الرابع والخامس: تعزيز القدرات في مجال المالية المستدامة والشفافية وانضباط السوق

بالنظر إلى دورها الاستشاري، تلعب المؤسسات المالية دورا مهما في تحسيس وتوعية الفاعلين الاقتصاديين بالقضايا البيئية والاجتماعية و تلك المتعلقة بالاستدامة. وعليه، فقد التزمت هذه المؤسسات في إطار المحورين الرابع والخامس لخارطة الطريق، بأن تكون قدوة في هذا المجال من خلال تشجيع ثقافة داخلية حقيقية فيما يخص المخاطر البيئية والاجتماعية، و كذا عن طريق التواصل المستمر حول الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

من جهة أخرى، تعتزم بورصة الدار البيضاء على المدى القصير جدا، وضع مؤشر "المسؤولية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة" سيضم الشركات المدرجة في البورصة الحاصلة على أفضل تنقيط في الترتيب الذي أصدرته وكالات التصنيف المتخصصة.



وتحتاج هذه التدابير إلى مجهودات جبارة من أجل توعية أطر ومستخدمي القطاع المالي بشأن رهانات التنمية المستدامة في ارتباطها بممارسة مهامهم.

البعد الأفريقي

على مستوى أفريقيا، وفي إطار التزام المغرب بتشجيع التعاون جنوب-جنوب، سيعمل المجتمع المالي المغربي جاهداً، بشراكة مع الفاعلين الماليين الأفارقة، من أجل بزوغ مالية خضراء على المستوى القاري.

ونلتزم أيضاً بصفتنا هيئات تنظيمية للقطاع المالي، بتطوير المبادلات وتبادل التجارب مع نظرائنا في أفريقيا في مجال التنمية المستدامة.

في هذا السياق، ستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشراكة مع بورصة الدار البيضاء على إطلاق مبادرة أولى بمناسبة المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف تهدف إلى توحيد الهيئات التنظيمية والبورصات الإفريقية حول الالتزامات بتطوير أسواق للرساميل الخضراء في إفريقيا.

وقد كان من المفترض أن يعقد بنك المغرب، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماعاً للبنوك المركزية لدول الشمال والجنوب حول إشكالية التنمية المستدامة، إلا أن هذا الاجتماع لم ينعقد لأسباب تتعلق بالجدول الزمني. لكن، وفي ظل الرئاسة المغربية للدورة 22 لمؤتمر الأطراف، سنعمل جاهدين من أجل تنظيم منتدى يضم مجموعة من البنوك المركزية لدول الشمال والجنوب بغية إعداد خارطة طريق من أجل النهوض بالتمويل المستدام.

من جهة أخرى، يسعى القطب المالي للدار البيضاء إلى التوقيع كمركز لتمويل الأنشطة الرامية إلى محاربة تغير المناخ بغية المساهمة في تعبئة الموارد الضرورية لدعم مواجهة التغيرات المناخية في أفريقيا.

وسيتيم ذلك لاسيما من خلال وضع إطار مخصص لصناديق الاستثمار الخضراء التي تركز على الشروط التحفيزية على غرار صندوق الاستثمار "أفريقيا50".



ويتعهد المركز المالي للدار البيضاء بتشجيع إنشاء مركز للبحوث والخبرات فيما يخص تمويل المناخ لصالح بلدان أفريقيا. وسيعمل المركز أيضا على دعم مبادرة (AFRI) "المنتدى الأفريقي للاستثمار المسؤول" التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا في القارة الإفريقية .

دائما على مستوى أفريقيا أود الإشارة إلى أن بنك المغرب قد استثمر، بمناسبة افتتاح الدورة 22 للأطراف، حوالي 100 مليون دولار في السندات الخضراء التي أصدرها البنك الدولي؛ هذا الإصدار الذي سيساهم على الخصوص في تمويل مشاريع التنمية المستدامة في بلدان إفريقيا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حاولت من خلال تدخلي أن أبرز لكم العناصر الأساسية التي تميز خارطة طريق القطاع المالي المغربي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة ومواجهة تغير المناخ. و يمكنكم التعرف على تفاصيل هذه الخارطة في الملف الذي بين أيديكم.

إن المسألة لا تكمن في سنّ التعهدات، ولكن في تطبيقها وتتبعها. لهذا، فإننا نتعهد اليوم، في إطار لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، التي تضم هيئات تنظيم القطاع المالي المغربي، والتي يتولى بنك المغرب مهمة تنسيقها، بالعمل على إعداد تقرير مرحلي سنوي حتى نتحقق من مدى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.